المشاركون في ندوة إعادة هيكلة الشرطة يرفعون برقية شكر لرئيس الجمهورية

توصيات بإعادة بناء جهاز الشرطة على أسس مهنية وطنية

صنعاء / سبأ:

أوصى المشاركون في الندوة العلمية الأولى بشأن إعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة في ختام اعمالهم أمس بصنعاء بإعادة بناء أجهزة الشرطة على أسس مهنية وطنية، تمارس عملها بكل حيادية لخدمة المواطنين، ولاؤها للوطن وليس لحزب أو شخص أو قبيلة أو طائفة وبما يضمن تحريم الحزبية على منتسبيها، وتوزيع المهام والاختصاصات بوضوح وشفافية وبما يقضي على المركزية ويمنح الصلاحيات، وتحقيق أكبر قدر من المرونة والسلاسة في الأداء وإنجاز المهام ، وسهولة الرقابة والمحاسبة وعدم إغلاق أي دائرة مالية أو إدارية أو أمنية أمام أعمال الرقابة والمحاسبة أو التقييم .

جاء ذلك في التوصيات الختامية للندوة التي عقدت على مدى ثلاثة ايام تحت شعار (معا من اجل اعادة البناء المؤسسي لجهاز الشرطة في ظل سيادة القانون).. وذلك بهدف وضع رؤية إستراتيجية تسهم في إعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة على أسس وطنية ومهنية تحفظ للفرد والمجتمع أمنه واستقراره وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وأكد المشاركون في التوصيات التي أعلنت في الحفل الختامي الذي أقيم أمس في الأكاديمية العسكرية العليا بحضور وزير الداخلية اللواء الدكتور عبدالقادر قحطان ووزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد، على ضرورة الالتزام بتوجيهات الاخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية بجعل المسألة الأمنية ذات أولوية الأمر الذي يستوجب دعم وزارة الداخلية واجهزتها المختلفة وأن تحظى بكل الاهتمام والتطوير وأن يتم رفدها بأحدث الوسائل العلمية التي تسهل لها أداء مهامها الكبيرة.

وشددت التوصيات على ضرورة الالتزام بتوجيه الاخ رئيس الجمهورية بشأن العمل على إصدار التشريعات التي تحمي الشرطة أثناء ادائهم لأعمالهم القانونية في مكافحة الجريمة أو الوقاية منها أو الدفاع عن النفس، وكذا توجيهاته بضرورة توحيد زي منتسبي الشرطة ووضع الضوابط اللازمة لذلك .

وطالب المشاركون في الندوة بضرورة وضوح المهام والعلاقات بين كل تقسيم إداري هيكلي وغيره من التقسيمات والعلاقات، وأن يكون هيكل جهاز الشركة متوازناً ومتماسكاً يحقق رسالة وزارة الداخلية، ومهامها بدقة ووضوح ويبتعد عن التضخم، مع العمل على أن تترسخ في انظمة ولوائح الهيكل التنظيمي مبادئ الشفافية والرقابة والمحاسبة، والوضوح وفتح مجال الرقابة على أداء الشرطة وبخاصة من قبل منظمات المجتمع المدني ، وأجهزة الرقابة الإدارية والبرلمانية، مع التأكيد على أهمية دقة إجراءات التقييم والمتابعة حسب تحديد المهام والإختصاص وتبعيتها.

ودعوا إلى ضرورة اصلاح المنظومة القانونية والتنظيمية وإعداد التوصيف الوظيفي وأدلة العمل ومدونة السلوك لمنتسبي الشرطة، حتى تتلاءم مع القيم والطموحات الجديدة، إلى جانب العمل على التوصل إلى ما يمكن أن يحسن من مستوى معيشة منتسبي الشرطة وحياتهم الصحية والإجتماعية، ويضمن حصولهم على كافة مستحقاتهم بكل شفافية وسهولة، واعتماد مبدأ الشفافية في إجراءات التعيين والتأهيل والابتعاث والدراسة .

واكدت توصيات الندوة على ضرورة فاعلية القيادة والسيطرة لمدراء الأمن على كل الأجهزة والفروع الأمنية والشرطية في المناطق الجغرافية لعلمهم وخضوعها لقيادتهم واشرافهم المباشر، ونقل مركز الثقل الأمني إلى مراكز ومديريات الشرطة، مع وضع أسس التزام أجهزة الشرطة بحقوق الإنسان، وحماية حريته، وصون كرامته وعدم إنتهاك خصوصياته وأن يكون النص القانوني هو المنظم الوحيد لهذه السلوكيات أو الإجراءات .

وشددت على أهمية بناء أسس واضحة لأشكال التنسيق والتعاون الأمني بين أجهزة وزارة الداخلية وأجهزة وزارة الدفاع على مبدأ التكامل، بين هاتين المؤسستين، وكذلك بين أجهزة الداخلية وكل من القضاء والنيابة ووزارة حقوق الإنسان، فضلا عن التأكيد على ضرورة فحص القوة والإمكانات في مراكز المحافظات وفي المديريات وتحديد القوة العاملة من غير العاملة وتقييم الإمكانات المادية ووضع حلول وبدائل للقوة غير العاملة والوصول إلى تحديد القوة الفاعلة ومنظومة التوزيع والإنتشار على أسس علمية وواقعية .

وطالبت التوصيات الختامية للندوة العلمية الأولى بشأن إعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة، بضرورة تنظيم التنسيق والتعاون الدولي بين وزارة الداخلية ودول ومنظمات المجتمع الاقليمي والدولي بما يؤدي إلى تطوير قدرات أجهزة الوزارة ودعم إمكاناتها المادية والتقنية، وتبادل الخبرات والزيارات وتطوير أدوات التخطيط والتدريب التخصصي والفني، وضمان فاعلية المشاركة في مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة وغيرها .

ودعا المشاركون في الندوة إلى إعادة النظر في إشكالية الارهاب باعتبارها توصف كجرائم الأمر الذي يقتضي إسناد مهمة مكافحة الارهاب إلى وزارة الداخلية بعد إنهاء التشتت القائم في مهمة المكافحة بين عدة اجهزة تتبع وزارتي الدفاع والداخلية، وجهازي الأمن السياسي والأمن القومي وتوحيدها في جهاز واحد، مع ضرورة دعم خفر السواحل ليتمكن من تأمين كافة الشريط الساحلي وتنظيم علاقته مع حرس الحدود في جهاز واحد ليتكامل معه تأمين الشريط الحدودي البري، والبدء بإجراءات عملية تنسيقية بين الدفاع والداخلية لتحقيق السيطرة الامنية .

وأكدوا على ضرورة مراجعة قانون خدمة الدفاع الوطني ،ودراسة التجربة التي تم تنفيذه في إطارها وبيان الإيجابيات والسلبيات سواء في النصوص أو في التجربة والممارسة والتنسيق في ذلك بين وزارت الدفاع والداخلية والخدمة المدنية والمالية وغيرها من الوزارات قبل أي إجراء لإعادة العمل بهذا القانون، وضرورة إنشاء موجهات التأهيل والتدريب في منشآت وزارة الداخلية وبعد إقرارها تصبح مرجعا لتطوير التأهيل والتدريب بما يضمن أن يكون ما يتم تدريسه ينعكس على مستوى التنفيذ وجودته في كل مرافق وزارة الداخلية واحتياجاتها وتطوير الوسائل اللازمة لذلك .

وشددت التوصيات على ضرورة أن يتم تحقيق أسس الجودة في الإدارة وبشكل دقيق وان أي جودة لايمكن نجاحها إلا إذا بدأت من قمة الهيكل التنظيمي، بجانب الحرص على تطوير مستوى خدمات الشرطة وأتمتتها وربط ذلك بقاعدة بيانات سكانية معلوماتية دقيقة ومتجددة وانجاز كل ذلك ضمن نظام شبكي معلوماتي يربط أجهزة الوزارة في كل المحافظات والمديريات ، والعمل على تفعيل قانون التقاعد ومراجعته كلما لزم ذلك، وبما يحقق السلاسة في الانتقال والتجديد الوظيفي في كل أجهزة الشرطة ومنح الحقوق كاملة لكل متقاعد في حال تقاعده .

هذا وقد رفع المشاركون في الندوة برقية شكر وتقدير وعرفان إلى الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية.. جاء فيها:

يطيب لنا ونحن نختتم اعمال الندوة العلمية الأولى لإعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة أن نرفع اليكم اسمى عبارات الشكر والتقدير لرعايتكم الكريمة اعمال ندوتنا المنعقدة تحت شعار (معا من اجل اعادة البناء المؤسسي لجهاز الشرطة في ظل سيادة القانون).

كما نعبر لكم عن امتناننا لجهودكم المبذولة في رئاسة لجنة الشؤون العسكرية وتحقيق الأمن والإستقرار ، مثمنين تثمينا عاليا ما تقدمونه من دعم لإتجاهات تطوير وتحديث المؤسسة الأمنية وما تولونه من إهتمام كبير لكافة الانشطة المعتملة فيها نحو تعزيز بنائها وتلاحمها ووحدتها مع المؤسسة الدفاعية في إطار هيكلة القوات المسلحة والأمن، والتي تعد من أهم استحقاقات المرحلة الانتقالية الحالية في ظل قيادتكم .

وإننا إذ نقف على تلكم الجهود العظيمة.. نشد على أيديكم ونتعهد لكم بان نكون دعما وسندا قويا لكل الخطوات والإجراءات والقرارات التي تتخذونها في إطار عملية التغيير التي يشهدها الوطن اليوم، ملتزمين بالعمل بها دون أي ولاءات شخصية أو حزبية أو طائفية، واضعين مصلحة المواطن والوطن فوق كل اعتبار .

وكانت عقدت صباح أمس جلسة العمل الخامسة والأخيرة للندوة العملية الأولى لإعادة هيكلة جهاز الشرطة برئاسة وكيل وزارة الداخلية للشؤون المالية والإدارية الدكتور محمد علي الشرفي.

وقدمت في الجلسة ثلاث اوراق عمل بحثية تركزت مضامينها حول الرؤية الإستراتيجية لإعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة .. وتناولت الورقة الأولى ملامح الرؤية الاستراتيجية الشاملة لإعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة وقدمها عضو فريق الهيكلة الباحث العميد عبده ثابت محمد .

واستعرضت ورقة العمل الثانية القوام البشري لجهاز الشرطة (تصنيفه وانتشاره) وقدمها عضو فريق الهيكلة عقيد محمد احمد مارش، وتطرق فيها الى الاختلالات الحالية في توزيع القوى البشرية لجهاز الشرطة والرؤية المستقبلية لتوزيع تلك القوى بحسب الكثافة السكانية والطبيعة الجغرافية للمناطق ووفقا للمعايير العملية .

في حين ركزت ورقة العمل الثالثة المقدمة من مدير عام التنظيم - عضو فريق الهيكلة العقيد عبدالسلام ناجي بعنوان :«أراء ومقترحات حول واقع الحال في جهاز الشرطة .. على تقييم الوضع الحالي لأجهزة الشرطة وآفاق تطويره.

إلى ذلك قدمت الناشطة الحقوقية اليمنية - الحائزة على جائزة نوبل للسلام توكل كرمان ورقة عمل حول «الأبعاد الوطنية والسياسية لإصلاح الأجهزة الامنية ».. تناولت فيها الأهمية التي تقتضيها إعادة هيكلة أجهزة الشرطة لما من شأنه بناء عقلية عسكرية وطنية محايدة ولاؤها لله والوطن والشعب .

وقد اثرى المشاركون في الندوة اوراق العمل الـ 13 المقدمة في جلسات الندوة الخمس بالمداخلات والنقاش المستفيض والآراء القيمة وخرجوا بجملة من الاستخلاصات والمقترحات لبلورة الرؤية الإستراتيجية لإعادة تنظيم وهيكلة جهاز الشرطة وتم تضمينها التوصيات الختامية للندوة.

بعد عام من التغيير

لم يعد بالإمكان السكوت عن تلك الأعمال الخارجة عن القانون وذلك الإصرار العبثي الرامي إلى إقلاق السكينة العامة للمواطنين والإضرار بمصالح الناس واحتياجاتهم الأساسية وبث الرعب والخوف هنا أو هناك.

فهاهي الأعمال الفوضوية تتسلل إلى حياتنا يوماً يوم وها هي المنغصات تقابلنا حيثما ذهبنا وأينما كنا.. منغصات ندرك جميعنا هدفها الأسمى وهو إعاقة عملية التحول إلى دولة مدنية يسودها الأمن والعدل والاستقرار بل وأذابت ما تحقق للمواطن بعد عام من التغيير من استقرار نفسي نسبي أعاد للوطن والمواطن أحلاماً كادت الفتن والاقتتال والتمزق أن تذهب بها أدراج الرياح عقاباً لكل نشد حياة كريمة ووطناً متطوراً.

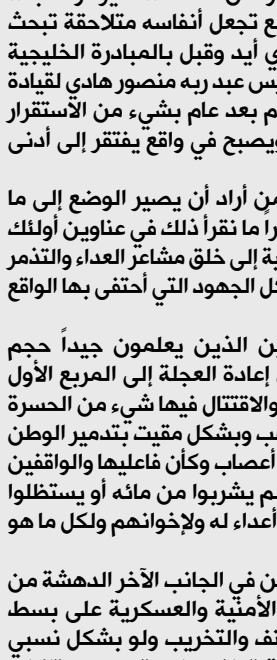

مراد القدسي

ومنذ تنفيذ المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية مروراً بانتخاب رئيس توافقي لقيادة الوطن إلى بر الأمان والبلد لم تزل أوضاعها مهددة بالانفجار وإن لم يكن ذلك فإنه التفتت الممنهج حيث صارت سياسة النفس الطويل منهجاً أساسياً يتخذ هآلام البعض لعرقلة أي جهد يتجه لبناء الدولة وذلك من خلال قتل ووأد أي أمل بالمستقبل الذي تنشده قوى التغيير وينشده كل مواطن عرف آلام الصراع وتعذب بفقدان العدل والمساواة والأمان.

وحتى اليوم وللأسف لم يزل أنين المواطن مستمراً فهاهي الظلمة تلفه يومياً جراء الاعتداء المتكرر على أبراج وخطوط الكهرباء, وهاهي التقطعات وقتل المواطنين تأتيه بالحزن والحسرة وهاهي أعمال التخريب تستهدف خطوط نقل النفط والغاز وبشكل يومي أو أسبوعي كأفضل حالات الاستقرار.. وكل تلك الممارسات نجدها تزداد كلما اقتربنا من مؤتمر الحوار الوطني الشامل المؤمل منه إرساء أرضية مناسبة وصالحة لإخراج البلد من وضعها المحزن إلى بر الأمان.. أمان يبحث عنه المواطن بين أمواج الخلافات وعواصف المصالح وأعاصير التعصب والأنانية القاتلة.

في الأيام الماضية احتفلنا بمرور عام على التغيير.. احتفالاً كان منقوصاً رغم ما تحقق على الواقع من نجاحات ولكنها كما يرى البعض لم تلامس احتياجات المواطن فمعاناته كثيرة وعذاباته عديدة لما يرى ويعيش من زوابع تجعل أنفاسه متلاحقة تبحث عن الصعداء ذلك المواطن الذي أيد وقبل بالمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومنح ثقته للرئيس عبد ربه منصور هادي لقيادة البلد، بات من المفترض أن ينعم بعد عام بشيء من الاستقرار دون خوف أو قلق أن ينام ليلة ويصبح في واقع يفتقر إلى أدنى الاحتياجات الضرورية.

قد يكون هذا الطرح مفرحاً لمن أراد أن يصير الوضع إلى ما هو عليه من عدم الاستقرار وكثيراً ما نقرأ ذلك في عناوين أولئك الذين يذهبون بأعمالهم التخريبية إلى خلق مشاعر العداء والتذمر ضد الدولة والمبادرة الخليجية وكل الجهود التي أحتفى بها الواقع منذ توقيعها.

ولذلك فإن مشاعر المواطنين الذين يعلمون جيداً حجم المشاكل والعراقيل التي تحاول إعادة العجلة إلى المربع الأول المليء بالصراعات والمماحكات والاقتتال فيها شيء من الحسرة أو الدهشة لتلك الأعمال التي ترغب وبشكل مقيت بتدمير الوطن وبنيته التحتية بكل جراءة وهدوء أعصاب وكأن فاعليها والواقفين وراءها ليسوا أبناء هذا الوطن ولم يشربوا من مائه أو يستظلوا بظله وكيف لهم أن يتحولوا إلى أعداء له ولإخوانهم ولكل ما هو نافع لهم قبل غيرهم.

وفي ذات السياق تنتاب المواطن في الجانب الآخر الدهشة من عدم قدرة الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية على بسط نفوذها وهيبتها في مناطق العنف والتخريب ولو بشكل نسبي يوحي للمواطن بأن هناك دولة تدافع عنه وتحمي ممتلكات الوطن والمواطن فلم يمر يوم دون أن نسمع عن اعتداء جديد يستهدف برجاً أو خطاً كهربائياً ليغرق البلاد بالظلام, ولا يمر يوم أو أسبوع دون تفجير أنبوب نفط أو غاز ولا تمر فترة إلا ونحن نفجع بقتل مواطن أو اغتيال مسئول أو قائد عسكري في الدولة وكما حصل قبل يومين في مأرب كمين إرهابي يودي بحياة سبعة عشر فرداً وضابطاً وضعفهم جرحى من خيرة أبناء القوات المسلحة.. وكل ذلك يحدث دون أن نجد أي إجراء قانوني ضد مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم للعدالة وإعلام المواطنين بحقيقة تلك الأفعال ومن يقف وراءها.

كثير من الناس تتملكهم حقيقة أن الدولة وأجهزتها الأمنية والسياسية والعسكرية التنفيذية تعرف يقيناً من يقف وراء تلك الأعمال التخريبية والإجرامية ولكنها لسبب أو لآخر لا تستطيع القبض عليه أو محاسبته أو حتى الكشف عنه للرأي العام وإعلامه بحقيقة ما يجري.. أما الأغلبية من المواطنين فإنهم يعيشون حالة الصراع الداخلي وتتربع في دواخلهم الهواجس والشكوك حالنا ما يجري من انتهاكات لحرمة البلد وممتلكات المواطن وأمنه واستقراره وحياته متسائلين في قرارات أنفسهم: أين الدولة التي أرداها ودعمناها بكل شيء حتى بأرواحنا لماذا لم نسمع أو نشاهد متهماً أحيل إلى المحاسبة والمساءلة وما أكثر المتهمين (المخربين) في واقع اليوم وفي كل مكان ولماذا تكتفي الدولة بإذاعة الأخبار التخريبية ولا تحرك ساكناً.

المشكلة الأكثر قلقاً هي مسألة الذهاب إلى طاولة الحوار الوطني في ظل غياب شبه كامل – برأي الأغلبية من المواطنين- للدولة ككيان قوي يستطيع تنفيذ ما قد يتمخض من مؤتمر الحوار من قرارات واتفاقيات موجبة ولا مناص من عكسها على الواقع اليمني بكل تفاصيلها ومفرداتها وهذا لا شك يستوجب فرض قوة الدولة بجل هيبتها وقوتها وإلا فكل ما سيخرج به مؤتمر الحوار ستذهب به المصالح الضيقة والأطماع المتمصلحة أدراج الرياح.

إذن نحن ومعنا كل المواطنين منتظر فرض هيبة الدولة على كل شبر من هذا الوطن, وقبل ذلك إشعار المواطن المغلوب على أمره والمغلوب من أمره أن للدولة وجوداً وقدرة على حمايته وأن القانون الذي لا يشبه أبداً خيوط العنكبوت قادر على محاسبة الخارجين على القانون أياً كانوا خاصة وأن كل فرد في هذا الوطن بات مدركاً وواعياً لكل ما يجري وهو ما سيمكنه من الدفاع عن مكتسباته الثورية ولن يرضى غير الدولة المدنية الحديثة بديلاً.

رسالتنا للقيادة السياسية ممثلة بالأخ رئيس الجمهورية هادي وحكومة الوفاق الوطني السعي بقوة وثقة إلى تحقيق أهداف ثورة الشباب والإجابة على أسئلة المواطنين وإزالة الغشاوة من عيونهم والغمة من قلوبهم والخوف على مستقبلهم ونحن على يقين بحكمتكم يافخامة الرئيس وقدرتكم على البناء ونبذكم للهدم.

محافظ عدن يبحث مع اليونسيف ترميم مدارس المحافظة

عدن/ وداد شبيلي:
تصوير/ محمد عوض:

بحث الأخ وحيد علي رشيد محافظ محافظة عدن مع وفد منظمة اليونسيف برئاسة السيد جرمي هوب مسؤول برامج المنظمة ونائب ممثل المنظمة إمكانية دعم المنظمة لقطاع التربية بالمحافظة وخاصة الصيانة والترميم الشامل لكافة المدارس المتضررة بالمحافظة .

وخلال اللقاء الذي حضره أمس الأخ سلطان الشعيبي وكيل محافظة عدن والأخ سالم مغلس مدير عام مكتب التربية والتعليم بعدن استعرض الأخ المحافظ حجم الأضرار التي لحقت بمدارس محافظة عدن البالغ عددها 76 مدرسة وحاجتها الماسة إلى الترميم الشامل قبل حلول فصل الصيف القادم بالإضافة إلى البنية التحتية بالمحافظة في العديد من المجالات منها الصحة والمياه والكهرباء وكذا الجوانب الإنسانية والاجتماعية مؤكداً ضرورة وضع خطة إنمائية للعمل من قبل منظمة اليونسيف وكافة المنظمات والجهات والأحزاب تتعلق بالعديد من المجالات بمحافظة عدن التي تحتاج إلى مساعدة ودعم.

من جانبه أوضح رئيس وفد منظمة اليونسيف السيد جرمي هوب جنس أن لمنظمة تبنت ترميم 26 مدرسة حتى الآن من حوالي 35 مدرسة وهو ترميم إسعاف للاحتياجات الأساسية في المدارس .. مشيراً إلى أن المنظمة الآن بصدد إيجاد آلية جديدة لترميم باقي المدارس حيث سيتم رفع تقرير إلى منظمة اليونسيف يتضمن مقترحات المحافظ بشأن الترميم الشامل لكافة المدارس المتضررة بالمحافظة.

فيما قال الأخ سالم المغلس مدير عام مكتب التربية والتعليم بعدن أن منظمة اليونسيف تعمل حالياً في حوالي 35 مدرسة بالترميم الإسعافي إلى جانب 20 مدرسة في ترميم الحمامات وتبلغ قيمة هذه الترميمات حوالي 26 مليون ريال.

وأكد الأخ سالم المغلس أنه يتم عقد لقاءات أسبوعية من قبل مكتب التربية مع منظمة اليونسيف والمنظمات الأخرى وكذا القطاع الخاص لغرض خلق العمل التكاملي للترميم الشامل للمدارس إلى جانب الصندوق الاجتماعي الذي يقوم حالياً بترميم 50 مدرسة.

افتتاح ورشة العمل الخاصة بالحكومة الإلكترونية بصنعاء

صنعاء / آمل حزام المذحجي :

افتتح أمس المهندس صادق محمد مصلح مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات والسيد فضلي تشورمان سفير جمهورية تركيا ورشة العمل الخاصة بالحكومة الالكترونية التي نظمتها الحكومتان اليمنية والتركية برعاية وزير الاتصالات ومشاركة (75) مشاركاً ومشاركة من جميع الوزارات والجامعات وممثلين من مختلف الجهات ذات العلاقة لمدة يومين في مقر المدينة التكنولوجيا بصنعاء.

وأوضح المهندس صادق محمد مصلح أن ظهور الحكومات الالكترونية والمجتمعات الالكترونية والتجارة الالكترونية من العوامل المحفزة للقطاع العام للتطور التكنولوجي لتلبية رغبات المجتمعات الالكترونية وفرصة للقطاع الخاص لتطوير نفسه من خلال تطبيق تكنولوجيا المعلومات وتحقيق مكاسب مادية وأدائية وخدماتية وسياسية وديمقراطية مؤكداً أن ذلك سيدعم عمليات التحول في العلاقة بين الحكومة والجماهير وسيحدث تحولا كبيراً في العمل الحكومي وأدائه وتسهيلا في تقديم الخدمات الحكومية للجمهور من خلال استخدام وتوظيف التقنية بما يخدم ذلك.

من جهته أشار السيد فضلي تشورمان أثناء الورشة على عمق العلاقات اليمنية والتركية بما يولونه من اهتمام للمشاركة في نقل المعرفة والتعاون لإنجاح مشاريع الحكومة الالكترونية التي ستسهم في إحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف، وتوفير مناخ مشجع للاستثمار يعمل على تخفيض المعوقات والإجراءات ورفع كفاءة الجهاز الحكومي باستخدام التكنولوجيا الحديثة وإتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح الحكومية للمواطنين على شبكة الانترنت والتخلص من بعض صور الفساد وسوء الإدارة وتحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصور متكافئة لكل المؤسسات والمواطنين، وتعزيز وتدعيم فرص التنمية والإصلاح الإداري والاقتصادي، وتحقيق التعليم والتدريب مدى الحياة لزيادة الابتكار والإبداع للمجتمع وتهيئة الجهاز الحكومي للاندماج في النظام العالمي.

وتناولت الورشة أوراق عمل قدمها الدكتور رمضان التيفوك رئيس المجموعة الاستشارية للحكومة الالكترونية في رئاسة الوزراء بالحكومة التركية وتطرق فيها الى خلفية ومفاهيم وأساسيات لمشروع الحكومة الالكترونية ومتطلباتها وعوامل النجاح ومجالات التعاون التي يمكن ان تقدمها الحكومة التركية في هذا المجال خصوصاً بما يتعلق بنقل المعرفة والخبرات اللازمة للكوادر الحكومية العاملة في هذا المشروع.

فتح مظاريف ثلاثة مشاريع خدمية وتنموية بمدينة رداع

رداع/ محمد صالح المشخر :

افتتحت لجنة المناقصات بمدينة رداع محافظة البيضاء في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي بمدينة رداع عبد الله عبدالرحمن أبوطالب مظاريف ثلاثة مشاريع خدمية وتنموية بكلفة إجمالية قدرها 83 مليوناً و21 ألفاً و682 ريالاً بتمويل المجلس المحلي بمدينة رداع.

وشدد ابوطالب على أهمية التحري والدقة في استكمال جميع البيانات المصاحبة للشروط التي يجب توفيرها في مظاريف المقاولين لضمان نجاح وتنفيذ هذه المشاريع بالصورة المطلوبة.. مشيرا إلى ضرورة اختيار أفضل العطاءات المقدمة وأفضل المقاولين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والأمانة في تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية المختلفة.

وأكد أمين محلي رداع ضرورة التزام المقاولين بالشروط القانونية في عطائهم وان يكونوا مؤهلين بما يتضمن تنفيذ المشاريع حسب المواصفات والدراسات الفنية المحددة من قبل اللجنة الفنية بقطاع رداع .

حضر الاجتماع مدير مكتب المالية مقبل علي الزوبة ومدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي حسين علي الشريف بالإضافة إلى الهيئة الإدارية بالمجلس المحلي وعدد من المسؤلين في رداع.

ورشة عمل حول منظمات المجتمع المدني بصنعاء

صنعاء / خديجة الكاف:

دشن المؤتمر الأول لحقوق الإنسان ورشته في مجال منظمات المجتمع المدني في فندق موفنبيك بمشاركة (100) مشارك ومشاركة من ممثلي منظمات المجتمع المدني من مختلف محافظات الجمهورية اليمنية بدعم المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان .

و قدمت الورشة ثلاث أوراق مهمة حول منظمات المجتمع المدني ودورها في خدمة المجتمع وخرجت الورق بمجموعة توصيات أشار اليها الاخ أمين الشامي التي جاءت في ورقة الاستعراض الدوري الشامل وهي مواءمة القوانين وهيئة وطنية مستقلة لحقوق الانسان والاعلام والاقليات والاعاقة والاجئين وحقوق والاستراتيجية الوطنية للطفل والقضاء الاداري وحقوق المرأة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وقالت الدكتورة امة الرزاق حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل إن ورشة العمل ستناقش (3) أوراق عمل الأولى الشراكة بين المجتمع المدني والحكومة في مجال حقوق الإنسان والورقة الثانية عن دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ ومتابعة توصيات (الاستعراض الدوري الشامل ((upr)) والورقة الثالثة آليات الحماية الوطنية والدولية وضرورة التفعيل.. مشيرة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية عملت على تفعيل ثلاثة قوانين في العملية التنموية وهي تتعلق بالجمعيات الخيرية التي تهدف الى الربح والنقابات والاتحادات النوعية والجمعيات التعاونية .

وأكدت حمد أن وزارة لشؤون الاجتماعية تهدف الى تحقيق الالفية التي تسهم في برامج المرأة في المناطق النائية وذلك ضمن الدور البارز للمرأة اليمنية .. موضحة ان دور منظمات المجتمع المدني المحلية دور طوعي وليس من اجل الربح .

غداً .. اختتام ورشة مناهضة العنف ضد المرأة في إب

إب / محمد الوراقي:

تواصلت أمس بمحافظة إب فعاليات الورشة التدريبية الخاصة بالإعلاميين حول مناهضة العنف ضد المرأة حيث عقدت أمس لليوم الثاني على التوالي جلسات أعمال الورشة في قاعة هيئة مستشفى الثورة العام بإب وكرست لمناقشة عمل المجموعات حيث قام عدد من المشاركين بإجراء تحقيق حول الزواج السياحي في اليمن والإجراءات القانونية للحد من الزواج السياحي ودور المسجد ووسائل الإعلام في نشر التوعية لأفراد المجتمع والحد من زواج الصغيرات باعتبار هذه الظاهرة من أكبر المشكلات التي تهدد كيان الأسرة في اليمن، .

وقد تلقى الإعلاميون عدداً من المهارات والمعارف ومعلومات تساهم في تعزيز معارفهم لمناهضة العنف ضد المرأة.. وشرحاً في كافة المواضيع واستخلاص المعلومات.

ويدير أعمال الورشة الإخوة بشير الحزمي وعزيز عبدالمجيد وإبراهيم شديوه وفؤاد المغربي وآخرون.

وسيقام صباح غد الخميس حفل اختتام فعاليات ورشة العمل التدريبية للإعلاميين لمناهضة العنف ضد المرأة.